الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/CAN
21 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني

المقدم من

كندا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/CAN).

فريق الاستعراض:

جوليا مارتينيز، المكسيك

جان بريتيل، الجمهورية التشيكية

ناوكي ماتسو، اليابان

لوري ميكاييليس، أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

بيير ستيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منسقاً

أولاً - ملخص [1]

١- أجرى الفريق الاستعراض المتعمق في الفترة من نيسان/أبريل الى آب/أغسطس ١٩٩٥، وقام في غضون ذلك بزيارة البلد في الفترة من ٢٩ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وكان الفريق يضم خبراء من المكسيك، والجمهورية التشيكية، واليابان، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقدمت كندا تقريرها الوطني بشأن تغير المناخ في شباط/فبراير ١٩٩٤، وبرنامج العمل الوطني المعني بتغير المناخ في آذار/مارس ١٩٩٥، وأتاحت أيضاً مواد مرجعية إضافية للفريق.

٢- ويسلّم الفريق بالدور الهام الذي قامت به كندا دولياً في دراسة أشكال ومحتويات التقارير قبل اعتماد المبادئ التوجيهية. ويرى الفريق أن البلاغ والاستيفاءات/الاضافات تلتزم عموماً بالمبادئ التوجيهية. وتقدم التدابير الموصوفة في التقرير الوطني أمثلة للأنشطة الجارية في كندا، بما في ذلك المبادرات الاتحادية ومبادرات المقاطعات والبلديات والقطاع الخاص، وليس وصفاً شاملاً لها. وقدمت كندا أثناء الزيارة معلومات محددة عن انبعاثات الغازات خلاف ثاني اكسيد الكربون والبالوعات. وكانت المعلومات عن آثار التدابير محدودة.

٣- وتشمل العناصر الهامة التي تؤثر على ارتفاع كثافة استخدام الطاقة للفرد الواحد في كندا (٨ أطنان من معادل النفط في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بمعدل يبلغ ٤,٨ في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (١٧ طناً من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بمعدل يبلغ ١٢ طناً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) حجم البلد، ومعدلات الاستيطان وبرودة الجو، واحتياطيات الطاقة الوطنية الكبيرة، والصناعات الرئيسية والمتنامية الكثيفة الاستخدام للطاقة، وأسعار الطاقة المنخفضة نسبياً، والاقتصاد الموجه الى التصدير. وعلاوة على ذلك، يعتبر معدل نمو السكان الذي يبلغ ١,٥ في المائة سنوياً من أعلى المعدلات بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن العوامل الهامة للنمو التاريخي والمتوقع في الاقتصاد والانبعاثات. وتختلف الانبعاثات كثيراً بين المقاطعات والأقاليم بسبب الاختلافات في استخدام الطاقة المائية والحرارية والنووية، ومعدلات الاستيطان، والقواعد الصناعية وقواعد الموارد. وتعتمد كندا كثيراً على الصادرات الكثيفة الاستخدام للطاقة. ويعتمد اقتصادها على تكامل السوق في أمريكا الشمالية. وتهدف بعض السياسات والتدابير، مثل كفاءة الطاقة، الى تحقيق الاتساق بين بلدان أمريكا الشمالية.

٤- وهناك اختصاص مشترك في وضع السياسات والتدابير بين المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والبلديات، وتختلف الممارسات فيما بين المقاطعات بدرجة كبيرة. ولذلك، توضع السياسات الاتحادية بالتشاور بين المستويات الحكومية المختلفة، وتشترك أيضاً الأطراف المؤثرة الأخرى (المنظمات غير الحكومية التجارية والبيئية) اشتراكاً وثيقاً في هذه المشاورات. وقدمت كندا معلومات عن كل من البرامج والأعمال الاتحادية على مستوى المقاطعات، ولكنها أوضحت أن المعلومات ليست كاملة فيما يتعلق بالمقاطعات. وتشمل تدابير التخفيف الكندية البرامج التنظيمية والاعلامية ومبادرات أخرى جديدة، ولكنها تحتوي أيضاً على جانب طوعي كبير. وتتبع الحكومة الاتحادية نهجاً لبناء توافق الآراء. وبدأت الجهود التي تبذلها كندا لجمع شمل جميع الأطراف المؤثرة في انتاج ثمارها، ووضع برنامج العمل الوطني المعني بتغير المناخ لعام ١٩٩٥ قاعدة مشتركة سيمكن لكندا من خلالها زيادة الاستجابة لتغير المناخ. ووجد الفريق أن هذه العملية الاستشارية العالية تبدو أساسية لتحديد المسؤوليات والخيارات للعمل التفصيلي.

٥- ويشمل برنامج العمل الوطني المعني بتغير المناخ لعام ١٩٩٥ مبادرة جديدة تسمى برنامج التحدي والتسجيل الطوعي لتغير المناخ. وكان هذا البرنامج عند زيارة الفريق في مرحلة التوقيع، ويمكن أن يعتبر من البرامج الموجهة الى العامة لإيجاد قاعدة مشتركة للنهج الطوعي. ويمكن نقل الأنشطة القائمة للبرنامج الوطني تحت هذا البرنامج. ولاحظ الفريق أيضاً أن حكومة كندا الاتحادية قد توقفت عن تقديم الدعم المالي الى "المشاريع العملاقة" الجديدة في قطاع الطاقة.

٦- وتعهدت كندا بتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة الصافية في عام ٢٠٠٠ عند المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠. بيد أنه تتوقع النظرة الشاملة المنقحة المشار اليها في برنامج العمل الوطني المعني بتغير المناخ، والتي تشمل التدابير القائمة، زيادة تبلغ ١٣ في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، ما لم تُتخذ مبادرات جديدة في إطار هذا البرنامج مثل برنامج التحدي والتسجيل الطوعي لتغير المناخ. ووجد الفريق أن الافتراضات التي تقوم عليها الاسقاطات معقولة، رغم ارتفاع الزيادة المفترضة في انبعاثات الغازات خلاف ثاني أكسيد الكربون بالمقارنة بالاتجاهات الدولية لهذه الغازات. وهناك الآن توافقاً واسع النطاق للآراء بين الحكومات بضرورة وجود المزيد من الخيارات لسد الثغرة القائمة في سبيل التثبيت. وقامت مجموعة متعددة الأطراف من الأطراف المؤثرة بتحليل المزيد من التدابير. وتبحث كندا الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتدابير المتخذة لتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة وكيفية امكان استخدام مؤشرات الأداء أيضاً لتقييم التقدم المحرز في هذا المجال. وستستعرض كندا محلياً التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويرى الفريق أنه إذا تبيَّن للحكومة عندئذ أنه سيتعذر عليها تحقيق هذا الهدف دون اتخاذ اجراءات أشد صرامة أن الوقت سيكون غير كاف لتنفيذ هذه الاجراءات ولمعرفة الآثار الكاملة للمبادرات الجديدة بحلول عام ٢٠٠٠، حتى إذا كان برنامج العمل الوطني المعني بتغير المناخ أداة مرنة تسمح بالاجراءات الفورية.

٧- وتغطي الغابات ٤٥ في المائة من مساحة كندا. وبينما لا تزال مساهمة هذا القطاع، لا سيما فيما يتعلق بالتأثير البشري، غير مؤكدة، فلقد انتقل من بالوعة صافية كبيرة الى مصدر صاف أقل اتساعاً للانبعاثات في حوالي عام ١٩٩٠. وتساهم الآفات وحرائق الغابات في زوال الكربون من هذا المستودع. ورغم الاعتراف بعدم تأثر معظم مساحة الغابات بتدخل الانسان، فلقد استنتج الفريق امكان وجود قدر كبير من الانبعاثات البشرية الصافية أو من تكوين الايونات من هذا القطاع في النهج الصافي. ولذلك، ستكون الجهود التي تبذلها كندا حالياً للجرد ذي الصلة حاسمة لوضع ومراقبة استراتيجيات التخفيف المناسبة ومواءمتها.

٨- وتساهم كندا بنصيبها الكامل في تجميم مرفق البيئة العالمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وتساهم أيضاً في المرحلة التجريبية. وبلغ مستوى المساعدة الانمائية الرسمية في عام ١٩٩٣ طبقاً لاحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٠,٤٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وتدير وكالة التنمية الدولية الكندية نحو ٨٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية، وأنفقت الوكالة معظم هذه المساعدة على مشاريع التنمية الثنائية. وتخضع جميع مشاريع المساعدة الانمائية الرسمية الكندية لقانون التقييم البيئي الكندي الذي يتطلب تقييم الآثار البيئية وتخفيفها عند الإمكان.

٩- ووجد الفريق أن كندا تقدم مساهمة كبيرة في الفهم العلمي لتغير المناخ. ونظراً لاختلاف الأوضاع المناخية داخل حدودها، فإن للبحوث التي تضطلع بها في مجال مدى القابلية للتأثر والآثار المترتبة عليها أهمية كبيرة في السياق الدولي. ولم تنفذ كندا تدابير محددة للتكيف بمعنى الكلمة، رغم حساسية بعض

المناطق للتغيرات في الظروف المناخية المتطرفة، وارتفاع مستوى البحر، ومعدلات الأمطار، والاختلافات في درجات الحرارة.

١٠- ويعتبر الاشتراك الواسع النطاق للأطراف المؤثرة في استجابة كندا لتغيرات المناخ حاسماً لتوعية الجماهير بالموضوع. وهناك أيضاً أمثلة للمواد الاعلامية والبرامج التعليمية تستحق الذكر، رغم الاعتراف بضرورة تنسيق الجهود التي تُبذَل في مجالي التعليم وتوعية الجماهير. وستُنفَذ الجهود التي تُبذل في هذا الشأن عن طريق الفريق العامل المعني بالتعليم والتابع لمجلس وزراء البيئة الكنديين، والفريق العامل المعني بالاتصالات/توعية الجماهير التابع للجان تنسيق المسائل المتصلة بالهواء الوطني.

الحاشية

(١) عملاً بالمقرر ٢/م أ - ١، أُرسل مشروع التقرير بكامله الى الحكومة الكندية ولم تبد هذه الحكومة أي تعليقات عليه.

- - - - -